عودة أردنيين أفرجت عنهم سورية إلى بلادهم

الوطن- وكالات

مع إعلان عمان عن عودة ٤ مواطنين أردنيين إلى البلاد من بين الذين أفرجت عنهم السلطات السورية، أعرب النائب في البرلمان الأردني طارق خوري عن أمله باستمرار «علاقات الود» بين عمان ودمشق. وقالت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية وفق وكالة «عمون» للأنباء: إن ٤ من الأردنيين المفرج عنهم في سورية عادوا إلى الأردن، مؤكدة أن السلطات السورية أفرجت فعلا عن ٨ مواطنين أردنيين، وصل ٤ منهم فقط إلى عمان.

وفي الثامن من الشهر الجاري، أعلن الناطق الرسمي باسم الخارجية الأردنية، سفيان القضاة، أن عمان تلقت مذكرة رسمية من سفارة الجمهورية العربية السورية لديها تُعلمها بقرار الإفراج عن ٨ من مواطني الأردن الموقوفين في سورية، معرباً عن شكر وزارته للحكومة السورية لقرارها الإفراج عن الموقوفين الثمانية. ومطلع الشهر الجاري طالبت الخارجية الأردنية دمشق بالإفراج الفوري عن معتقلين أردنيين لديها، في حين وصف خوري بيان الخارجية بـ«غير الدبلوماسي» و«المسموم»، ورأى أنه أعاق عملية الإفراج، كون الحكومة السورية كانت تنوي إطلاق سراحهم قبل صدوره. وكشف خوري في تصريحات له حينها، عن وجود ٥٠ أردنياً معتقلاً لدى السلطات السورية، بينهم متهمون بقضايا الانتساب إلى تنظيم داعش الإرهابي وتهريب مسلحين إلى سورية طوال سنوات الحرب.

من جهته نقل موقع «خبرني» الإلكتروني الأردني أمس عن خوري إعلانه السبت وصول مواطني بلاده الأربعة إلى الأردن.

وقال خوري: «أزف خبر وصول السجناء الأردنيين الذين تم الإفراج عنهم من الجانب السوري ممن أرادوا العودة إلى ديارهم، بحفظ الله دوماً، عمان ودمشق حبات عيوننا والله يحفظ الود بيننا».

٤ آلاف محتجز خرجوا من «الركبان».. و٢٥٠٠ باتوا في قراهم

حمص - نبال إبراهيم

خرج نحو ٤ آلاف شخص من محتجزي «مخيم الركبان» الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال الأميركي وميليشيات مسلحة موالية لها إلى مناطق سيطرة الحكومة السورية، منذ الرابع من نيسان الجاري، وغادر نحو ٢٥٠٠ شخص منهم مراكز الإقامة المؤقتة إلى بلداتهم ومناطقهم.

وقالت مصادر خاصة «الوطن»: إن نحو ٤ آلاف شخص خرج من مخيم الركبان الواقع في منطقة التنف على الحدود السورية الأردنية في أقصى الريف الجنوبي الشرقي لمحافظة حمص منذ بدء العملية في الرابع من شهر نيسان الجاري، وكانوا محتجزين فيه من الميليشيات الإرهابية المسلحة العاملة بأوامر واشنطن.

وأوضحت المصادر، أن وتيرة خروج المدنيين المحتجزين في المخيم بدأت تتسارع، ويعود ذلك إلى تسهيل إجراءات عملية الخروج من الجهات المعنية وتوفير كامل المستلزمات للمدنيين المغادرين خلال استضافتهم في مراكز الإقامة المؤقتة في حمص.

وبينت، أنه من المتوقع إذا استمرت عملية خروج المدنيين بهذا الشكل أن يتم خروج ما يزيد على ٦٠ إلى ٧٠ بالمئة من المدنيين المحتجزين داخل المخيم خلال فترة لا تتجاوز الـ١٥ يوماً، والوصول إلى الهدف النهائي بإخراج جميع المدنيين المحتجزين وتفكيك المخيم.

وبحسب المصادر، فإن كل المؤشرات والوقائع الحالية تدل على أن تفكيك المخيم بات قريباً، مع العلم أنه حتى اللحظة لا اتفاق واضحاً ومعلناً، ولا جدول زمنياً محدداً لخروج المدنيين المحتجزين، وإنما ما يتم بجهود بعض الوجهاء والجهات المعنية والسلطات المحلية في المحافظة.

وأضافت: إنه في حال الوصول إلى اتفاق معلن فمن المتوقع أن يبقى عدد غير راغب في التسوية وجميعهم من المسلحين وعائلاتهم، وهؤلاء على الأغلب سيتجهون نحو الأردن أو شمالي البلاد مع سلاحهم الفردي. وأكدت المصادر، أن نحو ٢٥٠٠ شخص ممن كانوا قد خرجوا سابقاً من «الركبان» وتمت استضافتهم في مراكز الإقامة المؤقتة في حمص، غادروا مراكز الإقامة المؤقتة وعادوا إلى قراهم ومناطقهم في القريتين وتدمر ومهين في ريفي حمص الشرقي والجنوبي الشرقي، على حين ما زال نحو ١٥٠٠ شخص في مراكز الإيواء في المدينة وتقدم لهم المساعدات الإنسانية والصحية وكل مستلزماتهم الحياتية وسيتم نقلهم إلى أماكن إقامتهم في مناطقهم وقراهم خلال الأيام القليلة القادمة.

عودة مئات المهجرين من مخيم الركبان أمس حيث كانت تحتجزهم قوات الاحتلال الأميركية ومرتزقتها من الإرهابيين (سانا)

ميدانياً ذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات ريف حمص الشرقي لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي التابع لسلاح الجو السوري نفذ ظهر أمس عدة غارات على أهداف متحركة لتنظيم داعش الإرهابي على اتجاه سد عويرض والمنطقة الممتدة ما بين حميمة والمحطة الثانية وعلى مقربة من الحدود الإدارية المشتركة مع ريف محافظة دير الزور في البادية الشرقية في أقصى ريف حمص الشرقي، وأوقع إصابات محققة في صفوف التنظيم وكبده خسائر بالأرواح والعتاد.

من جهة ثانية، ذكرت وكالة «سانا» للأنباء، أن عاملين من مديرية زراعة درعا أصيبا بجروح خطرة نتيجة انفجار لغم من مخلفات الإرهابيين على طريق الشيخ مسكين نوى، على حين أعلن ألكسندر ماكارينكو من مركز المصالحة الروسي في سورية، وفق موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني: «تسليم سلات غذائية يزيد وزنها الإجمالي على أربعة أطنان لمحتاجيها في محافظة درعا، حيث تلقت أكثر من ألف عائلة سورية هذه المساعدات».

صلاة في براغ للتضامن مع سورية ومطراني حلب المخطوفين

وكالات

أقيمت أمس في كاتدرائية القديسين تسيريل وميتوديه للروم الأرثوذكس في العاصمة التشيكية براغ، صلاة تضامناً مع سورية ومطراني حلب المخطوفين بولس يازجي مطران أبرشية حلب للروم الأرثوذكس ويوحنا إبراهيم مطران حلب للسريان الأرثوذكس اللذين تعرضا للخطف على أيدي التنظيمات الإرهابية عام ٢٠١٣.

وبين ممثل الجالية السورية في براغ نزار طرابلسي خلال القداس الذي أقيم بدعوة من لجنة الشيوعيين السوريين في الخارج فرع تشيكيا وفق وكالة «سانا» للأنباء، أن «سورية تواجه منذ أكثر من ثمانية أعوام قتل الناس الأبرياء على أيدي التنظيمات الإرهابية وتدميرا ونهبا منظما للآثار والكنائس والجوامع».

ولفت طرابلسي إلى أن سورية مهد المسيحية تقدم مثالاً حضارياً في التسامح والعيش المشترك رغم الآلام التي تعانيها بسبب الإرهاب.

وشارك في الصلاة جمع غفير من المصلين من مختلف الدول الأوروبية وسورية.

واشنطن وحلفاؤها منزعجون من عودة مكتب «أوتشا» إلى دمشق!

الوطن - وكالات

أعربت أميركا ودول غربية حليفة لها عن انزعاجها من الأنباء التي تحدثت عن عودة المكتب الإقليمي للأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، من عمان إلى مقره الأساسي في دمشق، بعد أن كان يتم عبره إدخال مساعدات إلى المناطق التي كانت تسيطر عليها تنظيمات إرهابية وميليشيات مسلحة في جنوب سورية.

وجاء في مسودة ورقة صاغتها واشنطن وعواصم حليفة لها: «خاب ظننا نتيجة لما تم من ترتيب للجهات المانحة في عمان وبيروت من دون التشاور المسبق مع الأمم المتحدة»، وذلك وفق ما ذكرت صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية المملوكة للنظام السعودي.

ومنذ أيام أكدت مصادر إعلامية معارضة، أن المكتب الرئيسي لـ«أوتشا» في عمان بدأ الإجراءات اللوجستية للعودة إلى دمشق «على اعتبار أن العدد الأكبر من السكان المستحقين للمساعدة يتواجدون داخل مناطق سيطرة النظام حالياً».

وسبق لمجلس الأمن الدولي، أن أصدر في تموز ٢٠١٤ القرار رقم ٢١٦٥ الذي سمح بإدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الإرهابيين والميليشيات المسلحة في سورية عبر الأردن وتركيا والعراق من دون موافقة الحكومة السورية. وتذرعت دول غربية بالقرار الأممي ٢١٦٥ وقامت بإدخال الإرهابيين والأسلحة إلى التنظيمات والميليشيات المنتشرة في المناطق الحدودية ومنها للداخل السوري.

واستعاد الجيش العربي السوري وحلفاؤه الصيف الماضي جميع المناطق التي كانت تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية في جنوب البلاد.

وذكرت المصادر الإعلامية المعارضة، أن مكتب «أوتشا» في دمشق سيكون هو المسؤول عن الإشراف على المكاتب الأخرى، والذي يُعتبر مكتب تركيا أهمها على اعتباره المسؤول عن تنسيق «الجهود الإغاثية» في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة في شمال سورية.

جانب من المساعدات التي كان يقدمها مكتب «أوتشا» عبر الاردن إلى السوريين (عن الإنترنت – أرشيف)

وفي ٢٨ حزيران ٢٠١٨ أعلن رئيس مجموعة الأمم المتحدة للعمل الإنساني في سورية يان إيغلاند، أن طريق الإمدادات من الحدود الأردنية، الذي كان شديد الفعالية، توقف بسبب المعارك في الأيام الأخيرة وأن إرسال القوافل عبر الحدود متوقف منذ ٢٥ الشهر نفسه، قبل أن يتمكن الجيش العربي السوري في الشهر التالي من تطهير كامل محافظة درعا والقسم المحرر من محافظة القنيطرة من الإرهابيين.

ورأت أميركا وحلفاؤها في مسودة الورقة التي صاغتها أنه «رغم أننا نفهم الآن أن هذا القرار ليس نهائياً، نؤكد على أن المقترح الذي اتخذ في ورقة العمل هذه لترتيب الحوار بين المانحين والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فيما يخص نهج (كل سورية) ونطالب بعقد اجتماع مع المانحين لمناقشة بدائل إجراء تقليص وضع لجنة المنسق الإقليمي للمساعدات الإنسانية».

وأوضحت الورقة «حسبما أشار الكثير من الجهات المانحة في ورقة العمل المشتركة بشأن ترك الباب مفتوحاً للمساعدات الدولية في سورية التي تداولنا نسخاً منها في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٨، فإننا لا نزال ننظر إلى نهج كل سورية بجميع أقسامه التأسيسية باعتباره دوراً رئيسياً للتنسيق لتوزيع المساعدات الإنسانية على المحتاجين من أبناء الشعب السوري بمختلف أنحاء البلاد».

وتذرعت الورقة بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٤٩ في كانون الأول ٢٠١٨، الذي «يهيب بجميع الأطراف أن تكفل تقديم المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ المستمرة والمحسنة إلى سورية في عام ٢٠١٩»، وزعمت أن «أي تقليص لأعداد قيادة الأمم المتحدة المتعاملة مع الأزمة السورية من شأنه أن يعرض حياة السوريين للخطر ويضعف من قدراتها الجماعية على الاستجابة والتخفيف من معاناة الشعب السوري»، متجاهلة بذلك عودة المناطق الحدودية في الجنوب إلى سيطرة الدولة واحتلال أميركا وحلفائها لمنطقة التنف وإعاقتهم حل مشكلة «مخيم الركبان».

وزير لبناني يزعم أن موقف روسيا من عودتهم «مخيب للآمال»

الراعي: جهات دولية لا تريد عودة المهجرين خدمة لمصالحها السياسية

الوطن - وكالات

أكد البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، أن بعض الجهات الدولية لا ترغب في عودة المهجرين السوريين إلى ديارهم خدمة لمصالحها السياسية، على حين عمد وزير لبناني من «حزب القوات» إلى قلب الحقائق عبر الزعم بأن موقف روسيا من عودة هؤلاء «مخيب للآمال».

وأكد الراعي، وفق وكالة «سانا» للأنباء، أن بعض الجهات الدولية لا ترغب في عودة المهجرين السوريين إلى ديارهم خدمة لمصالحها السياسية، وقال في عظة عيد الشعانين: إننا «نلتمس السلام للأرض المقدسة ولاسيما مدينة القدس المحتلة فمن أجل إحلال هذا السلام لا يمكن قبول انتزاع هويتها المنفتحة وجعلها عاصمة للكيان الإسرائيلي».

وبين الراعي، أنه «ومن أجل إحلال السلام لا يمكن القبول أيضاً بحرمان الفلسطينيين من إقامة دولتهم وعودة اللاجئين إلى أراضيهم».

على صعيدٍ متصل، وبذريعة الاطلاع على الأوضاع التي يمرّ بها لبنان وسبل المساعدة في مواجهة التحديات، لاسيما في مجال معالجة أزمة المهجرين السوريين، جال وفد أميركي أممي يزور بيروت حالياً، على مسؤولين لبنانيين.

وضمّ الوفد نائب رئيس مؤسسة الأمم المتحدة بيتر بيو وأعضاء من الكونغرس الأميركي، آدم كيزينجر، وفسنت كونزاليز، وكلاهما من لجنة الشؤون الخارجية، وتوم غرافيس من لجنة الاعتمادات في الكونغرس.

وقدم وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني ريشار قيومجيان الذي التقى الوفد «مبادرة حل» لعودة المهجرين إلى بلادهم، استندت في جزء أساسي منها إلى ضرورة التنسيق مع الدول الكبرى، لاسيما روسيا.

ولفت قومجيان الوزير عن حزب «القوات اللبنانية» المنضوي في التيار اللبناني المعادي لسورية، إلى «أهمية تأمين الظروف المناسبة للعودة»، على الرغم من أن رئيس المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي بعد زيارته إلى سورية، في وقت سابق، أكد «أنهم (المهجرين العائدين) يعيشون في ظروف مطمئنة».

ويشهد لبنان حالة انقسام إزاء ملف المهجرين السوريين بين مؤيد لعودتهم دون انتظار الحل السياسي، ويقود هذا التيار الرئيس اللبناني ميشيل عون، وبين معارض لعودتهم بقصد الضغط على دمشق والمتاجرة بقضيتهم، ويقود هذا التيار رئيس الحكومة سعد الحريري وحلفاؤه في الحكومة اللبنانية ومنهم «حزب القوات».

ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها روسيا والحكومة السورية لعودة المهجرين السوريين من دول الجوار والدول الأوروبية، قال قومجيان: «إن روسيا تستطيع إذا أرادت فعلاً الضغط على النظام السوري تأمين عودة النازحين».

وزعم أن «الموقف الروسي خلال القمة التي جمعت (الرئيسين فلاديمير) بوتين و(ميشيل) عون خلال زيارة الأخير إلى موسكو، كان مخيباً للآمال، لأنه ربط عودتهم بإعادة الإعمار والحل السياسي»، علماً أن الغرب هو من يربط باستمرار بين عودة المهجرين وتحقيق مصالحة السياسية في سورية.

في غضون ذلك، وتحت وطأة ما يتعرض له المهجرون السوريون من ممارسات عنصرية، انتحرت طفلة سورية مهجرة بولاية ألبرتا الكندية، على خلفية تعرضها للتنمر والتخويف.

ونقلت شبكة «غلوبال نيوز» الكندية، عن والد الطفلة، عارق الشتيوي، أن ابنته أمل (٩ سنوات) «انتحرت في ٦ آذار الماضي، وأنه اكتشف جثتها في غرفة نومها».

وكانت أمل، وفق عائلتها، تعود من مدرستها وتشتكي من تعرضها للتنمر والتخويف.

وقالت والدة أمل: إن زملاء أمل كانوا يضايقونها ويخبروها بأنها «قبيحة وليست جميلة»، وتابعت الوالدة وتدعى نصرة عبد الرحمن: «كانوا يقولون لها دوما أينما تذهبين، فلن يحبك الأطفال أو المعلمون، فأفضل أن تذهبي وتقتلي نفسك».

استثمار فاجعة عبارة جزيرة «أم الربيعين» بإثارة الفتن

أحمد ضيف الله

كشفت فاجعة غرق عبارة «جزيرة أم الربيعين السياحية» في محافظة نينوى العراقية في الـ٢١ من آذار الماضي مدى الفساد والجشع والاستهتار بأرواح المواطنين الذين قضوا غرقاً في غمرة سعادتهم واحتفالهم بعيد الربيع «نوروز»، كارثة أحدثت حزناً عميقاً لدى كل العراقيين، وألماً واحتقاناً اجتماعياً من الصعب وصفه، ضدّ السلطتين، المحلية والمركزية، لبشاعتها.

لقد تسبب غرق العبّارة المخصصة لنقل الزائرين مسافة ٧٠ متراً من إحدى ضفاف نهر دجلة إلى ضفة مدخل الجزيرة التي تضم مناطق ترفيهية وألعاباً ومساحات خضراء، في وفاة نحو ١٠٠ وفقدان العشرات أغلبيتهم من النساء والأطفال، حيث يجري التداول أن العبارة مخصصة لنقل نحو ٥٠ شخصاً، غير أن القائمين عليها، وضعوا أكثر من ٢٠٠ شخص فيها، الأمر الذي أدى إلى انقطاع أحد الأسلاك المخصصة لجرها من ضفة إلى أخرى، ما أدى إلى انقلابها رأساً على عقب، وغرقها، ما شكل صدمة وغضباً رسمياً وشعبياً في محافظة نينوى وكافة المحافظات العراقية، وسط موجة من الاحتجاجات والاعتصامات وإقامة العزاء في معظم المدن العراقية مطالبين بمحاسبة المقصرين بحادث غرق العبارة وإحالتهم على القضاء، مستنكرين حالة الفساد المستشرية في العراق.

لقد أجادت القوى السياسية «السنيّة» المتصارعة في محافظة نينوى استثمار حادث غرق عبارة «جزيرة أم الربيعين السياحية» المأسوي، رافعين شعار «مواجهة الفساد ومحاربته» رغم أنها جزء منه، وهو شعار بات جاهزاً للاستخدام عند كل خصومة، ونجح الخصوم في الإطاحة بمحافظ نينوى نوفل العاكوب، حيث وظفت الحادثة لخدمة مساعيهم، وهو ما اضطر بالمقابل الجهات المؤيدة للمحافظ المُقال أن تتراجع عن دعمه أمام ضغط الشارع وهول الكارثة لامتصاص حالة الغضب المتنامي بين أوساط المواطنين، سواء في محافظة نينوى أو بقية المحافظات العراقية، والقبول بإقالته، خاصة بعد أن وجدت نفسها متهمة هي أيضاً، واضطرارها للدفاع عن نفسها.

وتشهد محافظة نينوى منذ سنين عدة صراعاً سياسياً بين قواه «السنيّة» الطامعة بالمناصب ومكاسبها، وبقرار الإمساك بالمحافظة، أمنياً وسياسياً، وبالتالي كانت إقالة محافظ نينوى خاتمة لمحطات الصراع في المحافظة بين شخصياتها، حيث سبق أن نجا نوفل العاكوب، الذي تسلم منصبه قبل ٤ سنوات، من ٣ محاولات لإقالته، منها إقالته غيابياً من مجلس محافظة نينوى في الأول من تشرين الثاني ٢٠١٧ بتهمة «هدر المال العام» التي تمكن من إبطالها بعد شهر بقرار قضائي اعتبر الإجراء «غير قانوني» لأن الجلسة عقدت خارج مدينة الموصل، وبعد عودته لمنصبه قام بتحريك قضايا بحق ٤ أعضاء في مجلس المحافظة، بتهمة الإرهاب، متقرباً بذلك من بعض فصائل الحشد الشعبي، ورغم أنه كان في كل مرة يحسن اختيار الجهة التي تساعده في العودة، لكن هذه المرة تخلى الجميع عنه.

ينتمي العاكوب إلى كتلة النهضة التي لها ٢٢ عضواً في مجلس محافظة نينوى من أصل ٣٩ عدد أعضاء المجلس، إلا أن نحو ١٤ عضواً من كتلته انقلبوا عليه، وأعلنوا دعمهم لأطراف أخرى بالمجلس تسعى لإقالته قبل حادثة العبارة.

لجنة نيابية شُكلت في الـ٢٠ من كانون الأول ٢٠١٨ برئاسة النائب أسامة النجيفي وعضوية ٤٣ نائباً، ٣٤ منهم من محافظة نينوى، لتقصي الحقائق حول الأحداث الأمنية والاقتصادية والخدمية والإنسانية في محافظة نينوى، وقدمت تقريرها الذي تضمن ٣٠ فقرة إلى المجلس النيابي قبل حادثة غرق العبارة في الـ١٤ من آذار الماضي موقعاً من ٣٦ نائباً من أعضاء اللجنة، ولم تكن تأمل من تقريرها إقالة محافظ نينوى نوفل العاكوب، بقدر ما كانت تسعى إلى تقييد حركته ومحاصرته، و«اتخاذ الإجراءات القانونية لمنعه من السفر ولحين الانتهاء من التحقيقات بشأن التهم والخروقات المسندة له»، لكشفها بحسب زعمها «ملفات خطيرة للغاية تتعلق بالخروقات والمخالفات المالية غير المسبوقة»، التي رد عليها المحافظ المُقال في مؤتمر صحفي في الـ١٩ من الشهر ذاته، بالقول: إن «لجنة تقصي الحقائق بشأن نينوى حاولت بكل الطرق تضليل العدالة ورئيس الوزراء والبرلمان من خلال أمور ليس لها أي مبرر ولا يوجد لها أي واقع من الصحة»، وبأن «هذه اللجنة اجتزأت ما يخدمها في سبيل تهييج الرأي العام ضد المحافظ وحكومة نينوى المحلية»، مبدياً «استعداده للمثول أمام القضاء العراقي إذا كان لدي فساد»، موضحاً «لدي أخطاء إدارية ولكن لمقتضيات المصلحة العامة، أما هدر بالمال العام وأعمال وهمية للمنظمات أو اختلاس فأنا المسؤول أمام كل العراقيين وأمام نينوى، وسأكون مجرماً بسقوط نينوى أيضاً».

إلا أن اللجنة وبعد حادثة العبارة والتصويت على إقالة نوفل العاكوب من منصبه في المجلس النيابي في الـ٢٤ من آذار الماضي، صعدت من حدة خطابها بشكل غير مسبوق وخلطت جملة من الأوراق، متهمة بعض فصائل الحشد الشعبي الشيعية التي ترى أنها وافدة من خارج المدينة، وعلى وجه الخصوص «عصائب أهل الحق» بالسيطرة على مقدرات المدينة عسكرياً عبر وجود عناصرها، واقتصادياً من خلال مكاتبها الاقتصادية، مطالبة بخروج فصائل الحشد الشعبي خارج مدينة الموصل، ملمحة إلى أن إدارة المدينة الفعلية بيد قوى الحشد الشعبي، مشيرة إلى أن «لجنة تقصي الحقائق لم تتطرق إلى جميع القضايا ومنها قضايا الحشود التي بحاجة إلى توسيع وقرارات حاسمة»، بحسب ما جاء في المؤتمر الصحفي الذي عقده النائب أسامة النجيفي رئيس لجنة تقصي الحقائق عقب اتخاذ قرار الإقالة.

إن الإدعاء بأن فصائل الحشد الشعبي موجودة ضمن مدينة الموصل غير صحيح، إذ سبق أن أعادت انتشارها خارج مدينة الموصل تنفيذاً لقرار نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي بـ«إخلاء مدينة الموصل من أي قوات تابعة لهيئة الحشد الشعبي» في الـ٢ من آب ٢٠١٨، على الرغم من خروج الآلاف من الموصليين بتظاهرات أمام مبنى محافظتهم في الـ١٤ من الشهر ذاته لمنع تنفيذ هذا القرار، وتموضع الحشد الشعبي خارج المدينة في منطقة سنجار وسهل نينوى منذ ذاك التاريخ، حتى أن ذات الأبواق المهرجة ادعت أن انسحاب قوات الحشد الشعبي من المنطقة جاء نتيجة مطالبات وضغوط من الأهالي المتذمرين من تجاوزات وممارسات عناصر الحشد.

إن من يتواجد داخل مدينة الموصل بعض الفصائل المحلية العائدة للحشد المسيحي بقيادة ريان الكلداني، وحشد عشيرة الحديديين بقيادة الشيخ أحمد الورشان، وحشد فرسان الجبور، و«الحشد المدني» الذي تدرب على يد القوات التركية في معسكر «بعشيقة» القريب من الموصل بقيادة أثيل النجيفي محافظ نينوى السابق وهو أخو رئيس لجنة تقصي الحقائق الذي أُقيل من منصبه في الـ٢٨ من أيار ٢٠١٥، والذي صدر حكم بمنعه من السفر وحبسه ٣ سنوات في الـ٢١ من كانون الثاني ٢٠١٨، وحكم آخر باعتقاله صادر من محكمة هيئة النزاهة في الـ١٠ من أيار ٢٠١٨ «لتجاوزه صلاحياته الوظيفية».

أثيل النجيفي محافظ نينوى السابق والهارب إلى خارج العراق، قال في تصريح لصحيفة «القدس العربي» في الـ٣٠ من آذار الماضي: إن «هناك جهات مدعومة من إيران تحاول تصوير ما يجري باعتباره صراعاً كبيراً، لأنها تهتم أن تكون هناك شخصية قريبة منها، أو محسوبة عليها، في هذا المنصب في مرحلة ما بعد إقالة العاكوب الذي هي من جاءت به، لكنه خذلها بفساده الفاضح»، وإن «الجهات المدعومة من إيران هي اليوم بحاجة إلى شخصية ثانية تسير على منهج وسياسة المحافظ المقال نفسه، لكن أقل فساداً منه».

إن تعمد بعض الجهات السياسية في محافظة نينوى وبعض نوابها بتصوير الأوضاع في المحافظة على غير حقيقتها هو من أجل السيطرة على منصب المحافظ وبعض الإدارات الأخرى، مصدرين خطاباً طائفياً مقيتاً ومستغرباً مشابهاً للخطابات التي كانوا يسوقونها قُبيل سيطرة تنظيم داعش على مدينة الموصل، على حين تعمد صحف ومواقع إلكترونية وفضائيات مملوة خليجياً إلى استغلال مُعيب لأوجاع الموصليين وآلامهم، مُبرزة تصريحات لصوص هاربين وشخصيات مشبوهة على أنها حقائق، من دون أي استحياء أو احترام لأرواح من استشهدوا في كارثة العبارة. وهو ما دفع قائد عمليات نينوى اللواء نجم الجبوري، وعضو خلية الأزمة لمعالجة الأوضاع في محافظة نينوى خلال حفل تأبيني لضحايا العبارة في الموصل، للقول: «لا أخفي عليكم أن هناك من يريد أن يرقص على جراحنا ويستثمر هذه الكارثة من أجل مآرب دنيئة دنيوية خبيثة».

إن عودة المحافظة مجدداً إلى أجواء الصراعات والمناكفات السياسية مُغلفة بإطار طائفي تحريضي، يهدد حقيقة بعودة «جديدة لداعش»، وبإعادة فتح ملف سقوط الموصل بيد تنظيم داعش في حزيران ٢٠١٤، لكشف الجهات والشخصيات السياسية المتنفذة من داخل سلطة المحافظة التي كانت سبباً رئيسياً في سقوط الموصل وتعاونها مع تنظيم داعش والمجموعات الإرهابية الأخرى في حينها.

الوطن
عين على الوطن... سورية يومية سياسية مستقلة
www.alwatan.sy

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

مدير التحرير
جانبلات شكاي

المدير الفني
لارا توما

الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات

■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١

■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١

■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ - ٠٣١

■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١

■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠